العشر والأحسب ذلك الخمس فان لم يظهر الفرض المبني عليه فنواه عن الفريضة اجزاه بصحة النية المجملة
عند الهروي فاما لو اخرج العشر عما فيه نصف العشر او عن العشر ونوى ما يجب اجزاه ذلك ولذا اخرج عشرة
نصف العشر ونصف عشر ظنه اربعين ظانا انها الواجب عليه والواجب عليه ثلثون فالظاهر
في هذه الصورة الاجزاء كما لو اخرج خمسة اوسق جيده عن خمسة اوسق رديئة ظنا ان الواجب جيده
او نحو ذلك ظانا انه الواجب والواجب صاع عالم يعتقد الزائد على الفرض وليس لهذا اجتهاد حيث دفعه الى الفقير
فان كان الى المصدق جاز الارتجاع والقرار على القابض اجتهد او علم فان كان الدافع وصيا كان له الارتجاع
وسواء دفع الى الفقير او المصدق والمسئلة على وجوه ثلاثة احدها ان يخرج الخمس ظنا عند انه الواجب
فلا يجزي لانه اخرج بنية الزكوة لمن ليس عليه الظهر عند انه العصر الثاني ان يخرج الخمس بنية ما يجب عليه بناء
على الثالث ان يخرج بنية العشر ويعرف الواجب عليه العشر فيجزي عنهما قدر العشر في الثالث والثاني بالاولى
تطوعا ولا يضر اختلاط الفرض بالنفل على الصحيح **فصل لغير الوصي والولي التعجيل** للزكوة والوكيل مدخل
بالاولوية فلا يجب منه التعجيل واعلم انما كان يجوز متعلقا بسببين كالزكوة وكفارة الفطر فيجوز
تعجيلها بعد وجود الاول منهما والتسبب عن الزكوة النصاب واحول في اصل اخرج جواز الوقت في الفطرة
الشخص فوق عشرة ايام وان تعلق وجوبه بسبب واحد لم يجز تعجيله كالصلوة قبل دخول وقتها وزكوة
الارض قبل الحصاد فيجوز للمالك التعجيل للزكوة الى الفقير او الامام قبل حول الحول **بنيتها** اي بنية
زكوة كما لو اخذ الحول وهي واجبة عليه جوازا لا وجوبا لانه صلى الله عليه وسلم تعجل من عمه العباس الزكوة
عامين فاما الوصي والولي والوكيل فليس لهم ان يخرجوا الزكوة عن مال الصغير ومن في حكمه والوكيل قبل
الا ان يكون في التعجيل مصلحة او يطلبها الامام **الا** ان يكون التعجيل على الحد الذي لا ضرر فانه لا يمنع الا ولى
ان يعجل **عما لم يملك** نحو ان يعجل زكوة نصاب وهو لا يملك النصاب في الحال كما ملاقاة هذا التعجيل صحيح
ولا يجزي اتفاقا ما لم يتم النصاب وهو ان يملك في اول الحول نصابا لم ينقص في وسط الحول وقبل عنه
حال انعقاد اي اخر الحول وهو يملك النصاب فانه يصح ولا فلا فلو ملك نصابا فعجل عن نصابين
فانه لا يجزي الا ان يميز ما هو عن الواجب وما هو عن غير الواجب ويفصل بعضا عن بعض فانه يجزيه

الذي عن الواجب ويكون الذي عن غير الواجب تطوعا ان كان الى الفقير وكذا اذا اخرج عشرة دراهم في
واحدة ونوى نصفها عما يملك ونصفها عما لم يملك في الصحيح انه يجزيه ولا يضر اختلاط الفرض بالنفل
فاما لو نوى العشرة عما يملك او عما لا يملك لا يميز بالفعل لا يجدر فان هذا لا يجزي اتفاقا وفي المسئلة
اربع صور مميز وقد كهذه الخمسة عما املك وهذه عما لا املك وفصل بعضها عن بعض وقد مر وغير مميز
كهذه العشرة خمسة عما املك وخمسة عما لا املك او هذه العشرة نصفها عما املك ونصفها عما لا املك فيها
في حكم صورة واحدة اومميز من دون تقدير كأن يقول هذه عما املك وهذه عما لا املك وفصل احدهما عن
بعض هذه الصور يجزي عن الذي هو عن الواجب ويكون الزائد تطوعا والصورة التي لا يجزي فيها قدر
كهذه العشرة عما املك وعما لا املك وضابطه ذلك ان يقول ميزت وقد صح قدر ولم يميز صح قدر
ولم يقدر صح النية المميزة لا قدر ولم يصح والصورة الثانية ان يعجل **عن عشر** اي عما يجب فيه العشر
او نصف دينار **قبل التعجيل قبل ادراكه** للحصاد فان ذلك لم يصح وكذا اخوات الادراك لم تدخل مسئلة التعجيل
فلا يصح التعجيل عن المستقبلة من الوقعة الاولى وانما يجزي عن ما قبل فقط الصورة الثالثة
ان يعجل الزكوة **عن سائمة وحمل بها** فانه كذلك لا يصح بعين لا يجزي عن الحال الا ان يميز كما مر قبيل
الحال لا يملك ملكا كاملا لانه كالمعدوم لا تكفي النية لانه تبعي بخلاف المثلي فانه لا يفتقر الى تعيين عند
اذ لم يفرز واذا عجل شاة عن خمس من الابل ثم جاء الحول وقد تلف الابل ومعه اربعون من الغنم تم
جعل الشاة المعجلة عن الغنم ان كانت باقية مع المصدق لا ان كانت تالفة او مع الفقير الامر الشرط
وكذا لو عجل عن اربعين من الغنم شاة ثم اتخذ الكبار اربعين ثم تلف الكبار جعل الشاة المعجلة
عن الصغار حيث تجد وقيض ملكه ولا يصح التعجيل عن سائمة معلوفة الا ان يميز ذلك لانه فظ لا
فاذا عجل عن نصاب سائم موجود وعن نصاب لا يملك فلا يجزي الا اذا عين الذي يملك لان النفل
فيه يميزه قدرا فقط لكونه اقوى اخلافا فلو عجل من عجل شاة عن سائمة عن عين او شائعا عن
مائتين ثم جاء الحول وقد حصل شاة زائدة او ولدت منهن شاة فان كان التعجيل الى الفقير
اجزاه فاعجل لم يلزمه سواه وان كان الى المصدق وتلفت كان الى الفقير وشرط الرد لزمته شاة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)